وليد نويهض
walid.noueihed@alwasatnews.com

قمم الأمم المتحدة بين مأساة وملهاة

□ ثلاثة لقاءات عالمية حصلت على هامش جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة أو في نطاق مجاور جغرافياً لنيويورك والعاصمة الأميركية.

القمة الأولى جرت في مبنى الأمم المتحدة وتكرس جدول أعمالها لمناقشة مشكلة المناخ والاحتباس الحراري وانبعاث ثاني أكسيد الكربون وتأثيره على البيئة. وجاءت القمة استثنافاً لمفاوضات سابقة وتمهيداً لانعقاد مؤتمر كوبنهاغن المقبل.

القمة الثانية أدار جلستها في بادرة غير مسبوقة الرئيس الأميركي باراك أوباما وتوصل خلالها المجتمعون في مجلس الأمن إلى تبني قرار بالإجماع على مواجهة التهديدات النووية وتضمين فقرات تسمح باتخاذ تدابير من شأنها أن تساعد على الحد من تصدير مواد قد تستخدم في تصنيع الأسلحة النووية.

القمة الثالثة نقدية (اقتصادية) وتضم مجموعة الدول العشرين الأغنى في العالم والأكثر تأثيراً على حركة الأسواق التجارية والمالية. وتستهدف القمة التي انتهت أعمالها في مدينة بيتسبرغ (ولاية بنسلفانيا) معالجة الركود الذي أخذ يهدد المؤسسات والشركات والمصانع بالإفلاس بعد تلك الصدمة التي هزت بورصات العالم في سبتمبر / أيلول 2008.

القمم الثلاث تشكل علامات فارقة في منظومة العلاقات الدولية التي وصلت إلى درجة التأزم السياسي في عهد الرئيس السابق جورج بوش. فالأزمة التي تولدت تباعاً جاءت في إطار تحولات دولية تراكمت في العقود الثلاثة الأخيرة وأدت إلى إحداث خلل في التوازنات ما أفضى في النهاية إلى انفجارها واستدعى الدول الكبرى إلى التحرك وإجراء إصلاحات بقصد احتواء التداعيات الناجمة عن انهيار البيئة واضطراب الأمن وانكسار أنظمة الحماية للأسواق.

الأزمات الثلاث تتحمل مسئوليتها السياسية والاقتصادية والأمنية والقانونية الدول الكبرى بصفتها الطرف الذي يتحكم بموارد الطبيعة والثروات وأسواق المال والتجارة ويمتلك مصادر قوة تعطيه صلاحيات تدخلية سواء على مستوى التفوق العسكري أو على مستوى السيطرة على القرارات الدولية.

تحميل الدول الكبرى مسئولية الكوارث البيئية والأمنية والاقتصادية ليست افتراءً على منظومة العلاقات الدولية وإنما تهمة تستند إلى وقائع ميدانية وأدلة دامغة لاتحتاج إلى براهين وإثباتات. فالقوي عادة يتحمل المسئولية وليس الطرف الضعيف والجائع والمحروم والتائه والضائع الذي يتسول ويبحث عن لقمة العيش وفرصة للرزق من ذاك الفائض المرمي من غذاء الموائد.

المنطق الأخلاقي– القانوني لا يمكن أن يتهم الفقير والأمي والعاطل عن العمل أو حتى الباحث عن الشهرة الصبيانية أنه يتحمل مسئولية كوارث بيئية تتحمل مسئوليتها المصانع الكبرى والشركات والمؤسسات. والمنطق أيضاً لا يستطيع أن يحمل المفلس الذي يركض يومياً وراء المعاش وتحصيل الرزق مسئولية انهيار البورصات وتدهور الثروة النقدية بنسبة الثلث في سنة واحدة. والمنطق أيضاً وأيضاً لا يمكن أن يوجه الاتهام للخائف على مصيره ومستقبله واستقراره مسئولية الحروب والاعتداءات والتدخلات والموازنات العسكرية التي تنفق مئات المليارات من الدولارات لتكديس أسلحة الدمار.

تحديد المسئولية مسألة منطقية وأخلاقية وقانونية لأنها تضع القطار على سكة الحل السياسي وتمنع انسياب القوى الصبيانية من اللعب والتهور على هامش الوقت الضائع. فالمسئولية في النهاية نسبية. من يسيطر على 20 في المئة من الاقتصاد العالمي يتحمل مسئولية 20 في المئة من تلك الكوارث الناجمة عن الاحتباس الحراري واستنزاف الطاقة الطبيعية للأرض وتوظيف الثروات لإنتاج الأسلحة وتغطية نفقات الحروب. ومن يسيطر على 15 في المئة يتحمل النسبة نفسها من المسئولية، كذلك من يسيطر على 10 في المئة وهكذا وصولاً إلى الدول التي لا تمثل سوى واحد في المئة أو نصف في المئة وانتهاء بالأصفار (الدول الفاشلة).

هناك دول خارج المعادلة أصلاً وهي تعيش تحت سقف خط الفقر ويبلغ دخل الفرد فيها أقل من دولار يومياً في وقت تقوم الشركات الكبرى في حفر أو نبش خيراتها بالتواطؤ مع الحاكم ومن دون علم أو معرفة من الناس وأصحاب الأرض. فهذه الدول (بعض إفريقيا وآسيا) لا يمكن تحميلها مسئولية الاحتباس الحراري والسباق على التسلح وتهريب المواد المشعة أو التآمر الفوضوي على البورصات وأسواق المال لأنها أصلا لا تملك قاعدة اقتصادية للإنتاج الصناعي.

الدول الكبرى تتحمل المسئولية وهي الطرف المطالب باتخاذ قرارات تاريخية وخطوات جريئة لإنقاذ البشرية من الانهيار والأرض من الخراب والاقتصاد من الدمار. وهذه المعادلة النسبية بين ميزان القوة والمسئولية تشكل المخرج النظري إلى سياسة عملية تنقل المأزق الكوني من الكلام إلى الفعل الميداني.

تصحيح المعادلة

حتى تكون المعادلة صحيحة لابد أن تعترف الدول الكبرى بالمسئولية وتتنازل عما تعتبره ملكيات خاصة ومسألة داخلية ومصالح قومية عليا وغيرها من ذرائع، وتبدأ في تطبيق مبادئ البيانات وتحويل فقرات القرارات الدولية إلى آليات فاعلة.

المشكلة حتى الآن أن الدول الكبرى تتهرب من تحمل المسئولية وترى أن الجميع يتشاركون وعلى درجة واحدة في مهمة الإنقاذ. وهذه المسألة كانت ولاتزال تشكل ذاك العائق الأخلاقي – القانوني ما أدى إلى تأخير تنفيذ القرارات المشتركة التي تمس توازن الطبيعية في العالم. ولهذه الأسباب الذاتية (الأنانية القومية) عبر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في نهاية قمة الأمم المتحدة عن المناخ والاحتباس الحراري عن خيبة أمله وعدم إمكان «التوصل إلى اتفاق منصف وفعال وواعد في كوبنهاغن». فالأمين العام أبدى قناعته باحتمال المحافظة على الزخم السياسي بشرط أن يتجاوز قادة الدول حدود «المصالح القومية الضيقة». كلام بان كي مون عن وجود عقبات ناجمة عن التمسك بالمصالح القومية الضيقة وعدم استعداد الدول الكبرى التفريط بالتزاماتها الحكومية والرسمية للدفاع عن احتكارات الشركات (الكارتيلات) وحماية المجمعات الصناعية المحلية أو «المتعددة الجنسية» يؤشر إلى وجود خلل في المنظومة الدولية ما يستدعي فعلاً إعادة قراءة الأسباب الحقيقية (الموضوعية) التي تجرجر البشرية إلى سلسلة انهيارات دائمة.

المسألة لا تتوقف على المناخ والاحتباس الحراري وتدمير البيئة واستنزاف ثروات الأرض وإنما أيضاً تشتمل موضوعات الأسواق والنقد والتنافس والاحتكار والسيطرة الكلية. فالقمة الاقتصادية التي عقدت في مدنية بيتسبرغ وهي الثالثة منذ انفجار فقاعة البورصات والأسهم الوهمية يبدو أنها أيضا لن تتوصل إلى تفاهمات عقلانية بشأن احتواء عناصرها التي تشكل الأساس الواقعي للانهيار المالي العالمي. حتى خبراء «صندوق النقد الدولي» حذروا من الإفراط بالتفاؤل وتوقعوا أن احتمال استمرار الركود مسألة واردة. وعدم استبعاد خبراء الاقتصاد انتهاء الأزمة يشكل رسالةً غير مباشرة للدول الكبرى بأنها تتحمل مسئولية الركود في حال واصلت سياسة التهرب من الوقائع الميدانية. فالكوارث الأمنية والبيئية والنقدية تقتضي تجاوز موروثات تخطاها الزمن وتحتاج إلى مراجعة خلاقة للعلاقات الدولية التي تأسست في فترة تاريخية.

مشكلة الدول الكبرى أنها تعترف ولا تعترف. فهي من جانب تؤكد مسئوليتها الأولى ولكنها حين يبدأ التنفيذ تتراجع عن موقفها وتأخذ بالتهرب من التفاهمات والتوقيعات والبيانات والقرارات وتوزع المهمات بالتساوي والشراكة على مختلف الأمم من دون تمييز بين القوي والضعيف أو الكبير والصغير.

المسألة كما يبدو بحاجة إلى وقت حتى تبدأ الدول الكبرى تعترف بالمسئولية الأولى وأنها مطالبة بإعادة النظر في منظومة العلاقات الدولية التي وصلت إلى درجة من التأزم الانفجاري في عهد بوش. الوقت ضروري للاقتناع ولكن الأزمة متسارعة وتتطلب فعلاً الإسراع في تطوير مبدأ العدالة الموروث تاريخياً عن المرحلة القومية لتكوين الأمم. فالعالم الآن دخل مرحلة التدويل ولم تعد المشكلات قومية خالصة تقتصر تفاعلاتها وتداعياتها على دولة من دون غيرها. وهذا التداخل في المصالح والتشابك في الأسباب والنتائج يحتاجان إلى رؤية خلاقة تتجاوز تلك العقلية «القومية الضيقة» التي جاء الأمين العام على ذكرها تعقيباً على فشل قمة المناخ في الأمم المتحدة.

لاشك في أن القمم الثلاث تشكل علامات فارقة في منظومة العلاقات الدولية ولكنها ليست كافيةً وهي أقل من المتوقع باعتبار أن الأزمات كبيرة وكارثية وكونية وهي تحتاج فعلاً إلى برامج قادرة على تجاوز الموروثات والتقسيمات المصطنعة. ومثل هذه المهمات الكبيرة تتطلب رؤيةً جديدةً تتجاوز الكثير من الحلول المتعارف عليها وإلا ستتحول مشكلات الأمم من مأساة إلى ملهاة وفق نمط «خيمة» العقيد القذافي في نيويورك ومطالعاته الصبيانية في الجمعية العامة أو كوميديا مضجرة تدعي البطولات والانتصارات الوهمية على طريقة «محارق» محمود أحمدي نجاد.

إيران برئاسة مير حسين موسوي!

محمد عبدالله محمد
mohd.abdulla@alwasatnews.com

□ أظهر استطلاع أجراه «معهد وورلد بابليك أوبينيون أورغ» الأميركي مؤخراً أن 83 في المئة من الإيرانيين يثقون بنتائج الانتخابات الإيرانية الأخيرة، ويعتبرون أن أحمدي نجاد هو الرئيس الشرعي للبلاد، فيما عبّر 63 في المئة عن (ثقتهم الكبيرة) في ذلك.

هنا أفرض احتمالاً. ماذا لو فاز مير حسين موسوي في الانتخابات العاشرة؟ بالتأكيد حين يكون ذلك واقعاً ففي ذلك احترامٌ لرأي الناخب الإيراني مهما كان الموقف من الرجل، لكنني أفترض ذلك لكي أقرأ إرهاصات ترشّح الرجل، ثم بماذا كان سيسود عند تشكيل الحكومة.

المُشكلة هنا جدّ مُركّبة. لنأخذ البدايات. فموسوي تاريخياً لم يكُن قريباً من المحافظين الأصوليين المتمثّلين (آنذاك) في حزب جمهوري منذ قيام الثورة الإسلامية وجمعية العلماء المناضلين بمن فيهم آية الله بهشتي والشيخ هاشمي رفسنجاني.

فجزء من عذر تقديمه استقالته في النصف الثاني من عقد الثمانينيات عندما كان رئيساً للوزراء هو رغبة التيار الأصولي في إدخال عناصر محافظة إلى حكومته التي كانت تنحو جانب اليسار والتأميم لقطاعات الاقتصاد الصناعي.

لكنه أيضاً لم يكن مُسَلِّماً إلى اليسار الديني رغم أنه ينتمي إليه تنظيمياً. فتنظيمه آنذاك هو الذي دَفَعَ به لرئاسة مجلس الوزراء عن طريق المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، ودَفَعَ بمنتظري في مجلس الخبراء لخلافة الإمام، وهما المنشطان الدستوريان اللذان كان اليسار الديني مهيمناً عليهما سواء بالعضوية أو بالنفوذ.

وكان خروج موسوي من رئاسة الوزراء حينها قد تمّ بغطاء رسمي من تنظيمه إلى جانب دفوع اليمين. لقد شكّل ذلك خصومة مع تياره، إلى أن عادت العلاقة بينهما «بحكم الضرورة السياسية» خلال الأزمة الأخيرة.

في الانتخابات العاشرة شَقّ ترشيح موسوي تيار المُتمرّدين أو ما يُسمَّون بالإصلاحيين مرة أخرى. فجزء كبير من القريبين لخاتمي كـ رسول منتجب نيا ومحمد علي أبطحي دعموا مهدي كرّوبي ولم يدعموا مير موسوي.

لاحقاً، انسحب خاتمي من حَلَبَة السّباق لكي لا يُثَلِّث ترشيحات التيار. كان انسحاب الرجل هو ضمن صفقة وعود غير مُؤكّدة تحصل بموجبها تيارات التمرّد السبعة عشر (باستثناء حزب اعتماد ملّي بزعامة كرّوبي) على حصص متباينة في الحكومة التي سيُشكّلها موسوي بعد فوزه.

بدوره قام موسوي بخطوة تجاه المتطرفين من التيار المُتمرّد لكي يضمن تأييدها من قبل حزبي المشاركة ومجاهدي الثورة الإسلامية. فعارض مشروع الأمن الاجتماعي الذي كان يدعو إليه المحافظون، وعارض الإشراف التصويبي لمجلس صيانة الدستور في الانتخابات، وتقرّب أكثر من حركة آزادي برئاسة إبراهيم يزدي. (راجع تصريحات حميد ترقي مساعد سكرتير حزب المؤتلفة الإسلامي بتاريخ 20 يوليو / تموز الماضي).

لكنه أيضاً لم يَفُتْهُ أن يُوظّف الوسائل الانتخابية ذاتها التي يستنكرها اليوم على المحافظين. فقد مارس موسوي من خلال حملته الانتخابية دعاية تأييد مراجع التقليد في مدينة قمّ المقدّسة له، الأمر الذي دَفَعَ بمكاتب المراجع للتصريح ونفي ما جاء على لسان حملة موسوي.

قام الرجل وعبر حملته الانتخابية بالترويج بأنه سليل آل بيت النبوّة (ع)، وأنه اتّخذ من ارتداء الأوشحة الخضراء تعبيراً لانتسابه لتلك السلالة الطاهرة! وربط اسمه بعبارة «يا حسين... مير حسين»!

ثم قام بطباعة الصوّر التي جمعته بالإمام الخميني والمُرشد الأعلى خلال عقد الثمانينيات، لكنه مَنَعَ تداول رسالة الخميني «التقريعية» له بُعيد تقديمه الاستقالة، والتي ذَكَرَ فيها الإمام عبارات قاسية بحقّ موسوي.

هذا ما خصّ قبليات العملية الانتخابية. تالياً فإن مجيء موسوي للحكومة سيُثير مجموعة من علامات الاستفهام ووجهات النظر. فالرجل غائبٌ عن البلد منذ العام 1989 أي ما يُقارب العشرين عاماً. وهذه مصيبة.

فكثير من ناشطي الثورة ابتعدوا عن مراكز التنفيذ والحراك السياسي اليومي لكنهم بقوا على صلة بقوى الدولة أو بمناشط مدنية. فآية الله محمد توسّلي وآية كاظم بجنوردي بقيا عضوين في مجلس الخبراء. وبقي أكبر محتشمي أميناً عاماً للمؤتمر الدولي (الدائم) للقدس ودعم الشعب الفلسطيني.

بل وحتى خاتمي الذي استقال من وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي في العام 1992 أيّام حكومة هاشمي رفسنجاني الأولى بقي عضواً في المجلس الأعلى للثورة الثقافية، ورئيساً للمكتبة الوطنية في طهران.

أما مير حسين موسوي فقد ابتعد كلّياً عن مجريات السياسة الإيرانية. وحتى عندما عُيِّنَ عضواً في مجمع تشخيص مصلحة النظام لم يكن منتظماً على المشاركة في لجان المجلس. ولا متواصلاً مع قوى المجتمع المدني، بل وحتى مع تنظيم روحانيون مبارز.

لم تكن للرجل حتى تصريحات صحافية تعكس اهتمامه الدائم بسياسات بلده الداخلية والخارجية ولا بالقضايا الدولية بشكل حثيث، فقد قضى معظم أيامه ونشاطه اليومي في معارض الصور الفوتوغرافية والفنيّة.

هنا قد تُعيد رئاسة موسوي لإيران إنتاج المُشكل الأساس الذي تورّط فيه تيار ما يُعرف بالإصلاحيين في العام 1997 ولكن بشكل أكثر حدّيةً وغموضاً في البرامج هذه المرّة. وهو ما يعني استدعاء مزيد من أدوات الصراع بين مراكز القوى داخل السلطة. وللحديث صلة.

مجيد جاسم
majeed.jasim@alwasatnews.com

منارة علم على ضفاف البحر الأحمر

□ في هذا العام، قد يكون اليوم الوطني رقم 79 للمملكة العربية السعودية علامة فارقة لمخطط النهضة الحديثة لهذا البلد الشقيق تحت قيادة الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود. فلاشك إن اختيار اليوم الوطني لافتتاح جامعة عالمية وبحضور القيادات السياسية والعلمية للدول الشقيقة والصديقة دلالة ومغزى لأهمية هذا المشروع المعرفي حسب رؤية القيادة السعودية لمستقبل المملكة في العقود المقبلة.

الصفحة الالكترونية لجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست) هي البوابة إلى مجتمع حضاري جديد ومختلف ينبت بنظارة ورعاية على شاطئ قرية ثول شمال عروس البحر الأحمر مدينة جدة. قراءة لما بين السطور للكلمة السامية لمؤسس وراعي الجامعة توضح مغزى الاستثمار في التعليم العالي وطموح القيادة السعودية لإثراء الفكر الحديث للمجتمع السعودي التقليدي حيث اجتهد العاهل السعودي لتوفير وقف دائم يقدر بـ 10 مليارات من الدولارات الأميركية لإنشاء بيت حكمة عصري ليكون «منارة للسلام والأمل والوفاق».

بيت الحكمة السعودي يحتضن العديد من الأقسام الأكاديمية مثل: علوم الأرض وعلوم هندسة البيئة، العلوم الحيوية والهندسة الحيوية، الرياضيات وعلوم وهندسة الحاسوب، العلوم والهندسة الفيزيائية والكيميائية. أما المراكز البحثية فتشمل المجالات التالية: الحفز الكيميائي، الاحتراق النظيف، العلوم الحيوية الحاسوبية، النمذجة الهندسية والتصوير العلمي، الأغشية، جنوميات الإجهاد في النبات، علوم وهندسة البحر الأحمر، علوم وهندسة الطاقة الشمسية والبديلة، وأخيراً تحلية المياه وإعادة استخدامها. يلاحظ أن الاختصاصات التي تم التركيز عليها من قبل إدارة الجامعة – سواء في مجالي التدريس أو البحث – هي تخصصات تطبيقية ونظرية علمية تتناول الهموم البيئية والطاقة مع تعزيز مفهوم البيئة المستدامة للعرق البشري.

الحرم الجامعي لبيت الحكمة مزود بأحدث المعامل التطبيقية والمباني الأكاديمية والإدارية وتحتضن الجامعة سوبركومبيوتر يحتل المرتبة 14 من حيث السرعة في العالم، أما وسائل الراحة للمجتمع الأكاديمي فقد تم بناء حي سكني مطل على البحر الأحمر تتوافر فيه الخدمات السكنية والصحية الراقية لأسر الأساتذة والطلاب والموظفين.

جَذْبُ العلماء المميزين إلى هذه الجامعة ليس بالشيء اليسير؛ فأنا لاأزال أتذكر كلمات رئيس قسم هندسة البترول في جامعة تكساس في أوستن (الأولى في العالم من حيث التصنيف في التخصص المذكور) عندما تقدمت إحدى الدول الخليجية لاستضافة القسم في حرمها الجامعي العصري. رئيس القسم (بالمناسبة هندي الأصل) شرح أن الدولة الخليجية عرضت تقديم ضعف الرواتب إلى الهيئة الأكاديمية لكن تم رفض العرض لأن الأساتذة يحصلون على الملايين عن طريق الهبات والمنح من قبل الشركات والحكومة الأميركية وبالتالي المال لم يكن عنصر جذب حاسم.

لكن يبدو أن إدارة جامعة الملك عبدالله استطاعت بذكاء تخطي هذا الفخ؛ حيث تمكنت من جذب أكاديميين متميزين من جامعات عالمية مرموقة بعد وعدهم بالحصول على مخصصات تخدم البحث العلمي تقدر بـ 400 – 800 ألف دولار في العام ولمدة 5 سنوات متتالية على الأقل.

وأخيراً، فلاشك إن وصف عاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة لجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية بـ «الجامعة الحلم» بعد حضوره افتتاح «بيت الحكمة» هو انعكاس لرغبة جلالته لتكون العقول والعلوم والأفكار هي أداة العرب والمسلمين للمساهمة النشطة في بناء الحضارة الإنسانية.

قعقعة القفص: أم الفرص الضائعة؟

لاري ديرفنر

كاتب مقالات وأعمدة في «الجيروزاليم بوست»، والمقال يُنشر بالتعاون مع «كومن غراوند»

□ هناك جمود إذاً في عملية السلام. وما الجديد في ذلك؟ الواقع أن هناك أمراً جديداً، وهو أن الفلسطينيين في الضفة الغربية يفعلون ما حلمنا أن يفعله الفلسطينيون لمدة تزيد على قرن من الزمان، ولكننا نرفض أن نرى ذلك.

لقد أوقفوا الإرهاب عملياً، وهم يعملون على بناء اقتصادهم ويطبقون القانون، ويقوم الأميركيون بتدريبهم وهم يتعاونون مع الجيش والمخابرات الإسرائيلية، ويعتقلون المتشددين الإسلاميين المسلّحين بالآلاف ولا يتورعون عن تبادل إطلاق النار معهم.

ولم يحصل ذلك منذ أسبوع أو شهر وإنما لمدة تزيد على السنتين. ليس من الآمن ركوب حافلة في «إسرائيل» فحسب، ولكن للمرة الأولى منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، أصبح من الآمن قيادة سيارة عبر الضفة الغربية.

هذا ما أخبرني به خالد أبو طعيمة مراسل الشئون الفلسطينية في «الجيروزاليم بوست». «فرص أن يُقتل إسرائيلي في حادث سيارة في «إسرائيل» هي أعلى اليوم من فرصة أن يُقتل على يد إرهابي في الضفة الغربية».

وبالطبع، لم يلحظ الإسرائيليون أياً من هذا. بل على العكس، ما فتئ خوفنا من وازدراؤنا للفلسطينيين والعرب وأي إنسان في العالم لا يخاف من ويزدري العرب كذلك، ينمو ويزداد. لقد وصلنا إلى نقطة يقف فيها بنيامين نتنياهو قريباً من يسار حكومة وزير خارجيتنا فيها يتبع تعاليم كاهانا سراً.

توجهت القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية في هذه الأثناء في الاتجاه المعاكس. لقد رأوا النور. بعد مفتي القدس، ثم أحمد الشقيري وبعده ياسر عرفات، أصبح زعيم الفلسطينيين محمود عباس، وهو رجل اختاره جورج دبليو بوش بنفسه، الذي ما زال يُعرف هنا بِـ «أعظم صديق لإسرائيل سكن البيت الأبيض».

لماذا عمل بوش على رفع شأن عباس؟ لأنه كان الشخصية الفلسطينية الوحيدة الذي تجرأ على الكلام ضد إرهاب الانتفاضة وزعامة عرفات.

ومن هو الرجل الأقوى بعد عباس؟ سلام فياض، الاقتصادي الذي صنع مستقبله في البنك المركزي الأميركي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كان بإمكانه أن يصبح رئيساً لوزراء السلطة الفلسطينية قبل الآن، ولكن زعماء حماس لم يقبلوا شروطه بالاعتراف بـ «إسرائيل»، فاضطر الانتظار إلى أن خرجت حماس من الصورة في الضفة الغربية.

كان فياض مفضلاً لدى جماعة بوش أكثر حتى من عباس، ويعود السبب على الأرجح لأنه حصل على شهادات الماجستير والدكتوراه من جامعات ولاية تكساس العظيمة.

هؤلاء هم الذين تتجاهلهم «إسرائيل». هؤلاء هم القادة الفلسطينيون الذين تصر «إسرائيل» على اعتبارهم ميؤوس منهم ومتصلبين ولا يستحقون الثقة بالمرة.

في هذه الأثناء يتكلم حتى روني دانييل مراسل الشئون العسكرية المتشائم في محطة التلفزيون الإسرائيلي الثانية عن «المناخ الجديد» في الضفة الغربية، الأمن والتجارة والشعور بالحرية، التي أتت مع إزالة الجيش الإسرائيلي لعدد كبير من الحواجز ونقاط التفتيش، وهي سياسة بدأت بضغط من بوش.

«نقاط التفتيش الوحيدة التي تصادفها اليوم هي تلك التي تمنع الإسرائيليين من الذهاب إلى أريحا»، حسب قول روني دانييل على أخبار مساء يوم الجمعة.

ما الذي حدث إذاً لحكمة الإجماع القائلة بأنه كلما أزال الجيش نقاط تفتيش كان هناك ازدياد فوري في الإرهاب؟ من المحتمل أن ذلك كان صحيحاً في يوم من الأيام، ولكنه لم يعد صحيحاً الآن. ولكن هل لاحظنا نحن ذلك؟ هل قمنا بإزالة حاجز تفتيش واحد من الحواجز التي لا تعد ولا تحصى في أذهاننا لندع ولو قليل من المعلومات تمر عبره؟

كلا يا سيدي. الأخبار الوحيدة التي لاحظناها من الضفة الغربية هي ما قاله متقاعد ما في مؤتمر فتح.

وهذا أمر مهم بالطبع! إنه أمر يستحق 800 مقال رأي. مؤتمر فتح، مقال في تلك الصحيفة السويدية، الاسم الأوسط لأوباما هذا ما نفكر فيه هنا. لا تحاولوا إرباكنا بهذا «المناخ الجديد». لا تحاولوا إضعافنا.

هذه هي عقلية «إسرائيل» في القرن الحادي والعشرين. لا نرى ولا نسمع شيئاً عن العرب إلا إذا كان سيئاً.

أخبار العداء من العرب ومن الأوروبيين ومن الرئيس الأميركي حسين ومن أحد ما في مكان ما، أصبحت هي الأخبار الوحيدة التي ترفع معنوياتنا.

إنه أمر محزن حقاً. لا أدري إلى متى ستستمر هذه الفترة في الضفة الغربية إذا بقينا مهتمين فقط بكمية الأسمنت المسلح التي سنصبها هناك، ولكنها لن تبقى إلى الأبد. لا أدري ما الذي سيأتي بعد ذلك. هل هو عودة إلى الإرهاب، أو سيطرة أخرى لحماس أو مطالب بالجنسية في «إسرائيل». مهما كانت فإن المنظور التالي في الضفة الغربية لن يكون سهل القبول بالنسبة إلينا.

إذا لم نقدم الاستقلال لهؤلاء الفلسطينيين وبسرعة فسوف يصبحون عدائيين مرة أخرى.

المحزن أنهم إذا أصبحوا كذلك فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى رفع المعنويات في «إسرائيل». سوف يوحّدنا ذلك ويحشدنا ويسرع سريان عصارات أجسادنا.

ليس هناك ما هو أفضل من الدفاع والتبرئة. لا شيء أفضل من القول «لقد قلت لك هذا».